مكملة مهام السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية:

مؤسسات المجتمع المدني صمام الأمان لمجتمع بلا تجاوزات

الناصرية ـ حسين كريم العامل

"هل الفصل ما بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية كافٍ لضمان الحريات..؟ وهل هذا الفصل هو صمام الأمان الوحيد الذي يطمئن المجتمع ويمنع التجاوزات ويحد من انتهاك حقوق البشر؟ لقد أكدت لنا الايام والاحداث ان سن القوانين وحدها وتنصيب القضاة وتسليح (فيالق) الشرطة لا يحد ابداً من شغف البعض في صنع الدكتاتوريات ولا يقف بحزم امام جرأة البعض على قلب الموازين.. ففي مجتمع كمجتمعنا هناك الكثير من المعوقات التي تشل فاعلية السلطات الثلاث، فالأعراف مثلاً والنعرات والتعصب القومي والقبلي.. وغير ذلك، كل هذا يقوم في اكثر الاحيان بتسويق اكثر التشريعات رصانة وإلغاء القوانين وبتحجيم دور رجل الشرطة بالتلويح له بعصا العشيرة."

استجابة سريعة

إذن لابد من ايجاد كيانات تعمل على ترسيخ وتفعيل القوة السائدة لسلطة القانون وبناء مؤسسات مجتمع مدني تساند بدعم اجتماعي كبير. وعلى أثر هذا واستجابة لمتطلبات المرحلة تشكلت في الآونة الأخيرة في مدينة الناصرية الكثير من التنظيمات النقابية والجمعيات الانسانية والتشكيلات الأدبية والمؤسسات الخيرية وبدأت عملها للتواضع في المجتمع.. لنتحاور بصددها لمعرفة أثرها مع المثقفين والأساتذة والنقابيين، ورجال القانون والذي دفعنا أن نلتقي المحامي يونس شلاكة. عضو المجلس الإنتقالي في محافظة ذي قار الذي قال:

إن الخطوة الأولى لترسيخ عمل مؤسسات المجتمع المدني وجعلها فاعلة اجتماعياً. هي بتعميق الوعي والعمل على زج الطبقات الاجتماعية والقطاعات الشعبية في عملها حتى تؤدي دورها الفاعل في المحافظة على وفق روحية التجربة الديمقراطية فالمرحلة التي نمر بها تحتاج إلى بذل الكثير من الجهود لترسيخ الأفكار الحديثة وهذا هو دور المثقف ورجل القانون وأجهزة الإعلام والحركات السياسية.

أما المحامي جميل كامل الأمين العام لجماعة حقوق الإنسان في ذي قار فقد استعرض ما قامت به جماعته في المدينة من تبني قضايا المواطنين وإرجاع ممتلكاتهم التي صادرتها القوات الأمريكية أثناء التفتيش وإصدارهم البيانات ضد انتهاكات حقوق الإنسان وزميله مجيد محسن ناصر سانده بالقول بأنه لا يرى في الوقت الحاضر أي شخص مناسب في مكانه المناسب، وإن هناك في الواجهات عناصر غير كفوءة ونتيجة لذلك لم تقم مؤسسات المجتمع بدورها الفاعل. وهناك قصور في دور التشكيلات الثقافية في توعية المواطنين بحقوقهم.

أما المحامي حسين الغالبي. فقد قال:

-إن مسؤولية ترسيخ عمل مؤسسات المجتمع المدني هي مسؤولية النخبة من رجال دين وسياسة ومثقفين وبالتركيز على إقامة الندوات والمؤتمرات كل في مجال إختصاصه لتعريف الناس بالديمقراطية والحرية وتوعيتهم بحقوقهم لزرع الشعور بالمسؤولية وحب الواطنة واحترام القانون.

وأضاف: إن المرحلة الحالية تتطلب إعادة قوة القانون وتثبيت دعائمه واحترام نصوصه من قبل المواطن.

النوعية مطلوبة

أما الدكتورة سعاد كريم خشيف عضوة المجلس الانتقالي في مدينة الناصرية. فقد قالت:

-يجب أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل وهذا الدور يعتمد على نوعية المنتسبين وإدراكهم لمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم. وإن رصد الانتهاكات والتجاوزات هو الأمر الأساس تقريباً في عمل هذه المؤسسات، لكن يجب أن لا يقف العمل عند الرصد فقط وإنما العمل على الحد من التجاوزات وإحالة المنتهكين للقضاء.

القاص أحمد الباقري، عضو اتحاد الأدباء في المحافظة يقول:

يبدو دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقوف ضد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان محدوداً بحدٍ ما. فهناك الكثير من الظواهر السلبية التي لم تتخذ المنظمات المدنية أي إجراء مضاد لها. وإن ترسيخ وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتؤدي دورها مرهون بزيادة فاعليتها في تبني قضايا المضطهدين والمظلومين والمطالبة بإيجاد فرص عمل للعاملين وإعادة

لأسباب سياسية. هذا من جهة ومن جهة أخرى تفعيل دور الرقابة الشعبية على المؤسسات الحكومية وعلى السلوك الاجتماعي أيضاً.

أما الشاعر عبد الرزاق الزيدي- نائب رئيس اتحاد أدباء ذي قار فقد قال:

إن وجود مؤسسات مدنية حرة وقوية وفاعلة يخلق مجتمعاً مدنياً يشعر فيه كل فرد بالحرية والكرامة ويعزز في الوقت ذاته الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد.

الوعي لا بد منه

محمد مكطوف عضو اتحاد نقابات عمال ذي قار قال:

إن الفرق ما بين مؤسسات المجتمع المدني في السابق وما بينها اليوم هو فرق كبير حيث أن النقابات كانت آلة طيعة بيد السلطة أما الآن فإنها بيد الجماهير لكنها بحاجة إلى دعم المجتمع وإلى قيادات واعية تؤدي دورها بصورة صحيحة. كما إن هناك ضعفاً في عمل مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحاضر والسبب يعود إلى حداثة تكوينها وقلة التجربة. إضافة إلى أن الناس لم تعتد على عمل كهذا.

السيد صفاء محمد جاسم- نقيب المهن الصحية في ذي قار أكد ان ترسيخ وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني يمكن تحقيقه من خلال التطبيقات العملية والحملات التثقيفية اليومية التي يتم تكريسها لتعريف أبناء الجميع بحقوقهم التي نصت عليها لائحة حقوق الإنسان وكذلك بتوسيع تنظيم تلك المؤسسات لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية وأيضاً بتبنيها القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة وكذلك بتفعيل دور التضامن بين المؤسسات المدنية والقيام بإسناد نضال الشرائح الأخرى لتحقيق مطالبها المشروعة..

ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في كربلاء:

عملنا هو العراق من شماليه الى جنوبيه

كربلاء: المدى

بعد سقوط النظام السابق برزت الاحزاب والاتحادات والتنظمات السياسية والدينية لتمارس عملها على الساحة العراقية بكل حرية وديمقراطية وحركة هذه الاحزاب اعطت الدلالة الاولى على ان عصر الحزب الواحد قد انتهى وبدأ عصر التعددية ليتحول التفاعل والتداخل الى حوار مبني على اساس الانتقال من مرحلة الدكتاتورية الى مرحلة الحرية.

والاتحاد الوطني الكردستاني واحد من الاحزاب العريقة التي ناضلت ضد حكم نظام صدام حسين طوال سنوات نضال عدة من اطول نضال الاحزاب العراقية. وبعد افتتاح مقره في مدينة كربلاء المقدسة -وارتفاع (يافطته).. عدت هذه الانتقالة من الواقع الناطقي الى الواقع العراقي الشامل بادرة خير.

السيد جميل ابراهيم زنكنة مسؤول فرع الاتحاد الوطني الكردستاني في كربلاء قال: ان اهداف الاتحاد هي السلام والديمقراطية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير. وهذه الاهداف هي التي تجعلنا نتعامل مع الطيف الكربلائي بمختلف شرائحه.. لنكون علاقة اخوية بصيغة الحوار الديمقراطي السلمي الذي ينبغي الا يتجاوز حقوق الانسان مهما كان لونه او انتماؤه او عرقه وحتى دينه. اي ان التعامل يجب ان يكون في نطاق الشرعية وحب الوطن. وبالتالي فإن حق تقرير المصير هو احد مقومات الحرية الفردية والجماعية التي لا تتعارض مع اهداف المجتمع ومصالحه الكبرى.

وامام هذا الطيف الكبير من الاحزاب والحركات والاتحادات السياسية والدينية فإن العمل السياسي يتطلب ان يكون هناك توازناً في طرح الآراء والافكار وممارسة العمل. يقول السيد زنكنة: نحن لا نختلف عن هذه الاحزاب السياسية والتيارات الدينية من ناحية الفعل اليومي الذي يرمي الى توحيد الصفوف وبالتالي فإن عملنا ينبع من هذا التوجه وليس محصوراً في بقعة معينة يدل عليها عنوان اتحادنا.. بل من منطلق ان يكون اتحادنا واحد أمن الاتحادات والاحزاب التي تريد بعملها السياسي ان تتجاوز المحنة ومخلفات النظام السابق والانطلاق نحو آفاق مستقبلية زاهرة. ومن اجل هذا يضيف السيد جميل: فإن حركتنا هنا هي مهمة جداً وخاصة ونحن ضمن لجنة تنسيق الاحزاب التي تعمل على معالجة السلبيات وخدمة الشعب في هذه المدينة للوصول الى واقع حر وتعايش سلمي.. هنا سيكون عنوان عملنا هو العراق من شماليه الى جنوبيه.

ولكي يكون عمل الاحزاب فاعلاً ومؤثراً.. فإن النشاطات هي احد اهم المرتكزات الاساسية لهذا التفاعل.. فعندما تتواجد الاحزاب مع شرائح المجتمع فإن العلاقة هنا ستتوطد بالتأكيد وسيكون الوطن امام حركة سياسية شاملة تهتم بشؤونه. يقول ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني نحن نمارس عملنا بصورة طبيعية. ولا توجد لدينا مشاكل.. فنحن نقوم بزيارات لدوائر الدولة لنكون متواصلين معهم لحل مشاكل الوطن. ونحن قريبون جداً من الوطن لاننا نشعر بمعاناته طوال 35 عاماً من حكم الطاغية..

ويضيف السيد جميل: ولكي نكون اكثر قرباً.. اقمنا بطولة كرة للضرب وهناك لجنة منبثقة من مقرنا تهتم بشؤون الرياضة والتعارف.. وشاركنا في حفل اختتام بطولة خماسي الكرة.. اضافة الى متابعاتنا اليومية لكل القضايا التي تهم الوطن ونوصلها الى المسؤولين في المحافظة وبالتالي فنحن حلقة مهمة من حلقات العمل الوطني.

ويكمل السيد زنكنة حديثه: نحن بصدد اعداد منهاج لتعليم اللغة الكردية للراغبين في تعلمها حتى لا تكون هناك مسافة واسعة بيننا.. وهذا الامر جاء لرغبة الكثير من ابناء المحافظة بضرورة تعلم اللغة الكردية وهذا يثبت اننا قريبون من الوطن ومتفاعلين معه.

جمعية رافضي الحروب الداعين إلى السلام في البصرة ضمت 220 متضرراً

رفض الحرب وعقوبة قطع الأذان الشنيعة.. شاهد على بشاعة جرائم صدام بحق الشباب.

"ماذا يعني رفض الإلتحاق بالخدمة العسكرية في العراق؟ بالتأكيد يختلف ذلك عن أي بلد في العالم وخاصة بعد 1968، نعم فقد تدرجت عقوبات تلك (الجريمة) في الجيش العراقي وعلى مراحل مختلفة، في البداية كانت بسيطة تتراوح بالسجن لأيام أو إلى شهور بحسب مدتها، لكنها أبداً لم تصل إلى تلك القسوة الرهيبة إلا في السنوات الأخيرة من عمر نظام صدام."

البصرة/ قاسم علوان

يمكن القول أن العقوبة و درجة قسوتها لها ما يبررها في زمن الحرب وفي ظل أي نظام كان، أما أن تصل إلى هذه الدرجة من الوحشية و الفظاعة بأن تقطع أذن الجندي الهارب وفي زمن السلم وهذا ما شاهدناه بأنفسنا فهذا خارج نطاق العقل والتصور. ولكن هذا هو ما حدث حقيقة، فها هم ضحايا تلك الجريمة يلتقون مع بعضهم ليؤسسوا (جمعية رافضي الحروب الداعين إلى السلام) في البصرة وبحس إنساني واضح وشعور طاغ بالظلم وانعدام العدل الذي لحق بهم مطالبين بجزء بسيط من تحقيق ذلك العدل الذي افتقدوه سابقاً، إضافة إلى إحساس بالمسؤولية وهو ظاهر جداً في الحوار الذي أجريناه مع بعضهم.

رئيس الجمعية نزار حسين طابور قال: بدأت فكرة الجمعية لديه بعد سقوط النظام فجمع حوله زملاءه في المحنة، بدأ بأربعة فقط وعددهم الآن مائتان وعشرون ممن لحقت بهم تلك العقوبة حصراً أو العدد في تزايد مستمر، يقول عن جمعيتهم وأهدافها: نحن رفضنا الحروب والانخراط في جيوشها وندعو إلى السلام، كما نطالب بحقوق أدبية للذين طبق بحقهم القرار 115 سيء الصيت في 1994/8/18 والقاضي بقطع أذن من يترك الخدمة العسكرية وعندما سألناه عن نوع التعويض الأدبي الذي يطالبون بتحقيقه أجاب، مثلاً دعمنا مادياً لإجراء عمليات تجميل وترقيع صيوان الأذن الذي فقدناه كله أو جزء أمنه كما هو ظاهر لدى بعضنا، كما إننا بدون وظائف وبدون مرتبات منذ اليوم الذي طبق فيه ذلك القرار.

وأضاف آخر بأنهم صودرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة بحسب ما نص ذلك القرار المجحف وقد قطعت الحصة التموينية عنهم وهدمت منازلهم ورحلوا إلى مناطق أخرى غير مناطق سكناهم.

ترى بأي طريقة يمكن أن يعوض هؤلاء؟ أما مطالبهم الأخرى فتبدو متواضعة مثلهم، فقط يطالبون بتوفير فرص عمل وبأفضلية لهم عن غيرهم أو بدورات تأهيلية تؤهلهم لأعمال معينة يستطيعون من خلالها إعالة عوائلهم وضمان مستقبلهم.. لكن منهم من بدت مصيبته أكثر جسامة من زملائه..

يقول فلاح حسن أحمد (أنا رفضت الدخول إلى أراضي الكويت وهربت من الجيش)، ويتفق معه زميله فارس غالي وهربا معاً من الخدمة من وقتها واقتسما المأساة الآتية. عندما ألقي القبض عليهما بعد ذلك وطبق ذلك القرار بحقهما، فقد أعلنت وقتها الكويت والمملكة العربية السعودية عن استعدادهما لاستقبال متطوعي الأذن، وكردة فعل سريعة من قبل حاكمنا أمر بحجز من تقطع أذنه ثلاث سنوات. والذكوران أعلاه استطاعا الهرب من سجون صدام والعبور إلى الأراضي الكويتية مستجيبين لتلك الدعوة متصورين أن عذابهما سينتهي ما أن يعبرا الحدود، ولكنها استقبلا بشكل لم يتوقعاه، إذ اتهمهما الكويتيون بأنهم عملاء للمخابرات العراقية وجواسيس لها دفعتهم إلى أراضيها، فلم يكف الأذى الجسدي الظاهر عليهما، فأذاقوهما العذاب، وبعد أن قضيا في السجون الكويتية شهر أكاملاً رموهما على الحدود العراقية، فاستقبلهم حرس حدود صدام بإطلاق النار عليهم، فقد شاهدت آثار ذلك على أجسادهم، وقد كانت إصابة فلاح بليغة. تموا بعدها

ثلاث سنوات في السجون العراقية. أي سددوا ديونهم.

الذي عن ما لحقهم من أذى في سجونها، كما يطالبونها بإلغاء ديون العراق مقابل ما تعرضوا له من أذى جسدي ونفسي قل نظيره.

كما أن هناك من يشعر بأن القصاص الذي وقع عليه هو بغير عدل تماماً، هناك من لم يترك موقعه العسكري

القبض عليه بتلك التهمة القاسية وقطعوا له أذنه، وهذا لم يتسن لنا اللقاء به لأنه كان غير موجود أثناء زيارتنا لهم.. أما محمد عبد الأمير فيقول: (أنا لم أهرب من الجيش ولم أغب فقط كنت نازلاً ذلك اليوم بدون ورقة عدم تعرض، ويضيف كان معنا أثناء تنفيذ تلك العقوبة طلبة لم يلتحقوا بالخدمة العسكرية) وعندما سألناه كيف عرفت ذلك؟ قال (كانوا يصرخون بأعلى أصواتهم بذلك ومعهم هوياتهم الجامعية غير أن (الرفاق) آنذاك لم يصغوا لهم ولم ينظروا في تلك الهويات، كما كان معنا أيضاً أشخاص مسرحون من الجيش ومعهم دفاترهم العسكرية وكانوا يتهمونهم بأن دفاترهم مزورة) أية درجة بلغت القسوة وانعدام الحس الإنساني عند أولئك (الرفاق)؟ هل مسح الانتماء للبعث ضمائرهم؟ هل يمكن للإنسان أن يصل إلى هذه الدرجة من الوحشية؟ نعم يمكن ذلك في ساحة المعركة مثلاً أما في ردهات المستشفى؟.. نعم في المستشفيات نفذوا فيهم تلك العقوبة الفريدة من نوعها. كما قالوا للأطباء في حينها بأن من يمتنع عن التنفيذ سوف تنفذ به تلك العقوبة. وتردد الكثير من أولئك المغلوبين على أمرهم تحجج البعض بوظيفتهم الإنسانية، فلم يستمع إليه أحد، تهرب بعضهم بشكل أو بآخر، كما أغمي على آخرين منهم أثناء ذلك العمل، أحدهم طلب استخدام المخدر أثناء التنفيذ هددوه بقطع أذنه هو الأخر.

وزير حقوق الانسان يشدد على فعل المجتمع المدني

بغداد/ ليلى العبيدي

اكد السيد عبد الباسط تركي وزير حقوق الانسان ان قوى المجتمع المدني هي الضمانة الاساس لحقوق الانسان في اي بلد فمن الممكن ان يتضمن الدستور عشرات الفقرات الضامنة لحقوق الانسان ولكن من دون مجتمع مدني يدافع عن حقوق الانسان تبقى مجرد قرارات. واضاف السيد تركي خلال مؤتمر صحفي بأن الوزارة تحاول تأسيس عقداً اجتماعي عراقي بين منظمات المجتمع لضمان حقوق الانسان.

اقالة محافظ بابل من منصبه

بالديمقراطية.. والتظاهرات السلمية حقق ابناء بابل مطاليبهم

متابعة/المدى

علقت محافظة بابل خلال الايام الماضية امتحان الديمقراطية لحقيقي في حل ازمة ادارة المحافظة التي بدأ مسارها بالتوتر بعد احتجاج البابليين على اسلوب عمل محافظهم "(اسكندر جواد وتوت) امام السيد جلال الطالباني عندما كان بموقع رئيس مجلس الحكم خلال شهر تشرين الثاني الماضي خلال زيارته مدينة الحلة واللقاء بالمواطنين ومن ثم لقائه بهم مرة ثانية في بغداد والاطلاع على معاناتهم وهمومهم.

الامتحان بدأ بالتظاهرات امام مبنى المحافظة والطلب من وتوت تقديم استقالته كونه من اتباع النظام السابق وممن يضعون المصلحة الشخصية فوق المصلحة العامة لكنه رفض ان يستجيب برغم صدور قرار من مجلس الحكم يحمل الرقم (110) في الثالث والعشرين من تشرين الثاني الماضي بعدبه اسكندر وتوت من منصبه محافظا لبابل واحالته الى التحقيق عن الفساد الاداري والمالي الذي تسبب فيه خلال فترة توليه هذه المسؤولية.

تصاعدت حدة الاحتجاجات ضد وتوت لتنتقل الى مرحلة الاعتصام امام مبنى المحافظة ونصب الخيام وغلق الشوارع المؤدية اليه ورفع اللافتات المنددة بسياسة المحافظ والطالبة بإقالته لقرار مجلس الحكم وتوزيع نص هذا القرار بين الجماهير ولصقه في الساحات العامة وعلى واجهات المباني والمحال. وازاء تطور الازمة سعت قيادات الاحزاب في المحافظة المنظمة تحت لواء لجنة التنسيق الوطني وهي (15) حزباً وائتلافا وحركة وطنية وسياسية ودينية الى الاجتماع واصدار بيان تناول الاوضاع القائمة في المحافظة ووضع المعالجات المطلوبة وفي المقدمة منها اعادة هيكلة ديوان المحافظة بما في ذلك المحافظ (الحالي) والبحث عن البدائل الممكنة واعطاء دور حقيقي للاحزاب والحركات السياسية في تشكيل المجالس المحلية وضم لجنة التنسيق بكامل اطرافها الى المجلس البلدي والمشاق لجنة خاصة منها تأخذ على عاتقها مهمة اعادة هيكلة المحافظة ومواجهة مهمات المرحلة المستجدة.

اذعن (اسكندر وتوت) الى ارادة ابناء بابل وقرار مجلس الحكم وترك موقعه محافظا.. لكن امر التظاهرات والاعتصام لم ينته بل ازداد حدة واتجه نحو المطالبة بإجراء انتخابات حرة لاختيار الشخص المناسب لموقع المحافظ خاصة بعد قرار سلطة التحالف المؤقتة المثلة بمكتب منسق محافظة بابل الذي تديره السيدة (مازي وات) بإناطة مسؤولية مهام المحافظة بالسيد (عماد لفتة) قائمقام المركز (مدينة الحلة) على الرغم من تأكيداتها على اجراء الانتخابات لاختيار العنصر الافضل من اهالي بابل. ان تظاهرات واعتصامات مدينة الحلة حققت اهدافها لانها هي الممارسات الديمقراطية.. وهذا فعل مؤسسات المجتمع المدني.

التمهيد لتشكيل فرع بابل لمجلس السلم والتضامن

بابل/ علي المالكي

اجتمع عدد من أبناء محافظة بابل والمنتمون لعدد من الاتجاهات في الفكر والسياسة أواخر الأسبوع الماضي وبهدف تشكيل لجنة تحضيرية في المحافظ يرتبط بهيئة رئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن في العاصمة بغداد. وسيعمل الفرع على تعزيز أهداف المجلس في حماية الأمن والسلم والصداقة بين الشعوب على اساس مبادئ العدل والمساواة والحرية، وحق تقرير المصير استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إضافة إلى نشر ثقافة السلام والتسامح والدعوة لمواجهة الإرهاب، ونبذ العنف والتعصب وتوثيق عرى التضامن والتعاون بين مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني وتعزيزه، وضمان الحريات العامة لجميع المواطنين عرباً وكوردا وتركماناً وآشوريين وكلدانيين وبمختلف المذاهب والأديان.

وترأس الاجتماع السيد علاء الحمامي وشارك فيه السادة حسن لطيف ومصدق الشلاه والدكتور سلام حربه والمهندس رياض الدني وخليل ابراهيم نوري وآخرون واتفق المجتمعون على عقد لقاء آخر باتجاه تأسيس فرع للمجلس.